

العثور في بيت «بديع» على خطة عودة المعزول مرسي

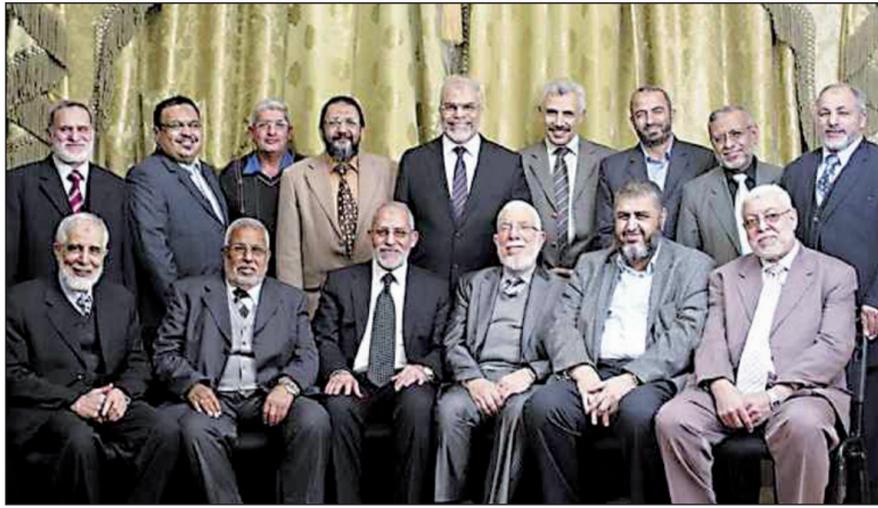
القاهرة / متابعات :

كشفت تحقيقات نيابة بني سويف، برئاسة المستشار محمد بسيوني، المحامي العام للنيابات مع محمد عبد العظيم أحمد السائق الخاص للدكتور «محمد بديع»، المرشد العام لجماعة الإخوان، أن سيارة المرشد «هدية» من أمير قطري، وغير خالصة الضرائب والرسوم المستحقة عليها.

وكانت قوات الأمن عثرت داخل منزل سائق «المرشد»، على مستندات مكتب الإرشاد وخطة العودة إلى الشرعية عن طريق القيام بمظاهرات أمام أقسام ومديريات الشرطة وشلل في قطارات خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة وحرق الكنائس والتصعيد بمصيان مدني في كل مؤسسات الدولة.

وأمر المستشار محمد بسيوني، المحامي العام لنيابات بني سويف، حبس السائق 15 يوما على ذمة التحقيق.

وكانت قوات الأمن قد داهمت منزل سائق الدكتور محمد بديع مرشد عام الإخوان بقصرية غنيم التابعة لمركز بيا وولقت القبض عليه دون مقاومة واكتشفت القوات وجود سيارة المرشد داخل حظيرة مواشي وتبين أنها سوداء اللون مارة «بي.ا.م. ديبو» وتحمل رقم 352 م.م.ص، وتم تسليمه والسيارة إلى مديرية أمن بني سويف وتحرير محضر بالواقعة.



آلاف المتظاهرين التونسيين يرفعون شعار «ارحل» ضد حزب النهضة الإسلامي

تونس / متابعات :

أفادت إذاعة «موزاييك إف إم» التونسية بأن رئيس الحكومة المؤقتة على العريض، دعا الولاة إلى تطبيق القانون ضد كل التحركات والاحتجاجات التي تمس الأمن العام والتي تعطل سير حركة المرور ومصالح المواطنين.

وقال العريض إن الولاة لهم كامل الصلاحيات لفرض القانون ضد كل من يرفض احترام القانون وكل من يريد أن يتجاوزوه.

وتظاهر آلاف الأشخاص في تونس العاصمة في حملة تستمر أسبوعا تحت شعار «أسبوع الرحيل» وفق ما أفاد مراسل وكالة فرانس برس. وهدفت الحشود الشعب يريد إسقاط النظام، و«ارحل» أو «الغنوشي» (زعيم حركة النهضة) قاتل، خلال هذه التظاهرة التي انطلقت عند الساعة 18:00 بالتوقيت المحلي.

وقال أحد منظمي التظاهرة النائب سمير الطيب إن عدد المشاركين في التظاهرة بلغ 60 ألف شخص، فيما أفاد مسؤول في الشرطة لوكالة فرانس برس إن العدد هو حوالي عشرة آلاف متظاهر.



السيد الفرجاني إن حركة النهضة قبلت مبادرة المنظمة الشغيلة لحل الأزمة السياسية، وهي تدعو جميع الفرقاء للدخول في حوار ومن دون خطوط حمراء.

تجدر الإشارة إلى أن مبادرة منظمة الشغل تنص على حل حكومة العريض وتوحيدها كعضوات غير متحزبة مع الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي حتى يكمل الدستور ويعد قانونا للانتخابات، في أجل لا يتجاوز أكتوبر القادم.

وأضاف الفرجاني أنهم في حركة النهضة «جادون في البحث عن حل سياسي يجنب البلاد الفراغ السياسي ويحافظ على مؤسسات الدولة».

وأوضح الفرجاني أنه «من غير المنطقي أن يطلب من النهضة التنازل عن الشروط في حين ترفض المعارضة الجلوس للحوار إلا بعد حل الحكومة، وهي خطوة لا تساعد على إيجاد مناخ مناسب للتفاوض».

وبالنسبة للفرجاني فإن النهضة وبعد حوارات مطولة مع القيادة النقابية من جهة ومع رئيس حركة نداء تونس من خلال اللقاء الذي جمع الغنوشي بالسياسي، اختارت التراجع والتنازل عن الخطوط الحمراء التي كانت متمسكة بها، وأهمها حل حكومة على العريض.

ويشدّد السيد الفرجاني على أن مصير انطلاق الحوار هو الآن في ملعب المعارضة التي عليها أن تجلس للحوار من دون شروط على أساس مبادرة اتحاد الشغل التي قبلت بها حركة النهضة.

في السياق ذاته، صرح عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، عبد الطيف المكي، والذي يشارك في وفد التفاوض بين النهضة واتحاد الشغل أن الاستقالة من حيث المبدأ مقبولة بعد قبول مبادرة الاتحاد، ومن الناحية الإجرائية والقانونية والدستورية، فإن الاستقالة تقتضي إعلان رئيس الجمهورية تكوين حكومة جديدة وهو أمر غير ممكن - حسب تعبيره - على اعتبار أن الاتفاق لم يحصل على الشخصية المتعلقة التي سنتولى رئاسة الحكومة القادمة، وأن هذا الأمر ممكن في صورة إجراء حوار وطني والتوصل إلى توافقات حول شخصية رئيس الحكومة القادمة..

فمن جهة تعلن حركة النهضة عن قبولها بمبادرة الاتحاد القاضي بحل الحكومة وتشكيل حكومة غير متحزبة ترأسها شخصية وطنية مستقلة، ومن جهة أخرى تصر على عدم استقالة الحكومة الحالية، ويضيف العيادي «أن الساعات القادمة ستحسم الخلاف، فالساعة ليست بخلاف قانوني، بل مسألة منهجية تتعلق بمبادرة الاتحاد، إما أن تقبل حركة النهضة بالمبادرة حزمة واحدة أو أن ترفضها حزمة واحدة، خاصة أن أهم مطلب لإطلاق الحوار الوطني هو استقالة حكومة على العريض، والخوف كل الخوف أن توصل الحركة في المناورة كما فعلت بعد اغتيال شكري بلعيد وخلافها مع أمينها العام حمادي الجبالي حول تشكيل حكومة مستقلة غير حزبية، وهذا أمر لا يخدم مصلحة البلد، خاصة على المستوى الاقتصادي المتردي جداً».

وردا على هذا الحراك، قال القيادي في حركة النهضة، عبد الستار العيادي: «إن المشهد ما زال ضبابيا وغير واضح،

الجمعة الماضية: «إن القبول بالمبادرة يقتضي الإعلان الصريح عن استقالة الحكومة والإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي وتحديد مهامه وسفقه الزمني والدخول في التفاوض ضمن إطار محدد من حيث الزمن والإجراءات بما يضمن نجاحه وجديته».

وأضاف في بيانه: «لقد وقفنا على حقائق الأزمة السياسية الخائفة التي تمر بها البلاد وتدابيرها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي تثير في حال الاستمرار بالأسوأ، ومع ذلك لم تقع إلى حد الآن مصارحة الشعب بالحقيقة كاملة، ولأننا أطلقنا المبادرة الوطنية انطلاقا من شعورنا بالمسؤولية تجاه الوطن باعتبارنا طرفا فيه ومكونا أساسيا منه وليس من منطلق الوساطة بين الأطراف الأخرى».

في هذا السياق، قال الباحث السياسي التونسي عبد الستار العيادي: «إن المشهد ما زال ضبابيا وغير واضح،

محمود مسلم



توثيق خيانة «الإخوان»

اهتمت الحكومة والقوى السياسية بجمع «الغنائم».. ونسوا توثيق جرائم الإخوان لتستفيد منها الأجيال المقبلة حتى لا يسلموا هذا البلد لفرصة مرة أخرى لهذه العصابة الإرهابية كما فعلت النخبة المرتعشة من عصري الليبون.. كما أن البعض لم يدرك حتى الآن خطورة المعركة الحالية وأنها ستستمد سنوات طويلة حتى يتم «خلع» كذب وخداع الإخوان من عقول المصريين، وبالتالي لا يجب أن يقف الأمر عند المواجهة الأمنية فالأمر يحتاج إلى استراتيجية قوية وفعالة ومتكاملة لاقتلاع هذه الفكرة من جذورها، وضمان عدم انتشارها مرة أخرى، وهذا يحتاج خطة دينية إعلامية تعليمية وسياسية للمواجهة تستند أساسا إلى سرد فشل الإخوان في الحكم وجرائمهم ما بعد 30 يونيو.

اشدت الجدل في الفترة الماضية حول: هل الإخوان فصيل سياسي؟ وتشدق بعض رموز «النخبة المائعة»، بضرورة الحوار وادماجهم في المجتمع، وبعد أيام وأسابيع تأكد الجميع أن الإخوان عصابة إرهابية وليست جماعة دينية أو فصيلا سياسيا، لكن الأخطر أن كل الأحداث تشير إلى أن هذه الجماعة «خائفة»، لترب هذا الوطن وليس الشرطة والجيش والشعب، كما يروجون، فقد خانوا الثوار والمعارضة ولم ينفذوا ما وعدوهم به في فندق «فيرمونت»، وخانوا الشعب عندما أكرمهم ووثق فيهم وأخرجهم من السجون ووصل بهم إلى البرلمان والرئاسة، فكان الدم هو «الجميل».. كما خان «الإخوان» الجيش الذي سلمهم السلطة فحاولوا العبث بداخله وتشويهه بالخارج، وسعدوا بعد أن استجاب قيادته لإرادة الشعب إلى تقسيمه وتوريثه وتشويهه، وأيضا خانوا الإسلام عندما لم يصنعوا له شيئا أثناء حكمهم بل أسأوا إليه بتآمرتهم بهذا الدين العظيم لتحقيق مكاسب السلطة، كما خان الإخوان مصر «الأرض والعرض والكرامة»، حينما استعانوا بالعناصر المسلحة من الجماعة الإسلامية والجهاديين وميليشيات الإخوان لمواجهة الجيش والشرطة والشعب، بل وعناصر أخرى من حماس وباكستان وتركيا وسوريا والسودان، كما سلموا مفاتيح الأمن القومي المصري لقطر وتركيا وحماس وتنظيمهم الدولي.. واستقروا بهم بعد خروجهم من الحكم وسمحوا لهم بمهاجمة مصر والتحريرض عليها أوروبا ودوليا، خان الإخوان مصر «الشعب والدولة»، حينما حاولوا إشعال الفتنة الطائفية بحرق الكنائس، وعندما استغلوا المعلومات التي حصلوا عليها أثناء الحكم في هدم الدولة والإساءة إليها وترويج شائعات تحض على الكراهية وتعيب بالأمن القومي المصري، هذا بخلاف علاقاتهم مع أمريكا وتحريكهم عناصر التنظيم الدولي لهدم الدولة المصرية وجيشها واقتصادها، بالإضافة إلى علاقاتهم المريبة بأمريكا وبعض الصحف والقنوات العالمية، وترويجهم الدائم بأن مصر مقبلة على سيناريو سوريا أو الجزائر، وهي أمنية لهم تؤكد أن مقعد الرئاسة الهدف الأسمى للجماعة حتى ولو على جثة الوطن.

■ من حق التاريخ والأجيال المقبلة أن يعلموا جرائم الإخوان وكذبهم وخداعهم وتآمرتهم بالدين والوطن والنساء والأطفال والدم، وأنهم ظلوا يرددون في رابعة والنهضة شعار «شهداء بالملايين».. قاعدين في الميادين، وعندما توفي منهم العشرات ذهبوا إلى أمريكا وأوروبا بجثثهم ويستقروا بهم ضد مصر.. ونسوا أن الشهادة لله.. وليس لأوباما!!

حول العالم

محاكمة قائد في الحزب الشيوعي الصيني بتهمته الفساد

أسوأ الجرائم وأسوأ الجرمين، وهي عقوبة السجن دون إمكانية الإفراج المشروط.

تتابع محكمة صينية جلسات محاكمته في الأدلة التي تدعي زعيم الحزب الشيوعي الإقليمي المعزول بو شيلاي، وذلك بعد نفي المتهم كافة الاتهامات المتعلقة بالفساد وسوء استغلال السلطة، واستمعت المحكمة في مدينة جينان الواقعة شرقي الصين الأدلة تشير إلى أن بو شيلاي اختلس حوالي خمسة ملايين يوان (820 ألف دولار) من الأموال العامة مع مشروعات تشيادية.

ويواجه بو (64 عاما) اتهامات بالفساد وإساءة استخدام السلطة في محاكمة يصدر ناصرها على أنها دول دفاع سياسية.

وكان ممثلو الادعاء قد قدموا في وقت سابق أدلة لتأييد الاتهام الخاص بأن بو تلقى نحو 5.3 ملايين دولار في شكل رشي من اثنين من رجال الأعمال في مدينة داليان بشمال شرقي الصين حيث يتمتع بنفوذ واسع.

ويت ممثلو الادعاء شهادة زوجته جو كيلاي على شريط فيديو قالت فيه إن بو كان على علم بالرشى التي تقاضتها من رجل الأعمال شو مينغ القريب من العائلة، وقالت «لقد علمته بالأمر».

ورد بو في قاعة المحكمة «إنها تغيرت.. أصيبت بحلل عقلي ودايما تكذب».

وطالب بو شيلاي المحكمة بعدم الاعتداد بشهادة زوجته التي ذكر أنها تعاني من مرض نفسي، ورفض جميع الاتهامات الموجهة إليه.

وقال بو عن زوجته إن «الشخص الذي ينظر في القضية مارس عليها ضغوطا ضخمة وطلب منها توريطي، حيث إن لديها مشكلات نفسية».

وأضاف بو «كانت كيلاي تقول لي إنها عندما قتلت نيل (يهود) كانت «بطلة».

وفي سبتمبر الماضي حكم على جو كيلاي بالإعدام مع وقف التنفيذ في تهمة قتل المواطن البريطاني جيودو الذي كان صديقا للأسرة.. وقالت جو إنه كان يطلب مالا ويهدد ابنها طبقا لتقارير رسمية لحاكمتها.

حالة مانديلا غير مستقرة لكنه يتقوّم

قال نيلسون مانديلا (95 عاما) الذي نقل إلى المستشفى منذ أكثر من شهرين، في وضع صحي غير مستقر، أحيانا، لكنها لفتت إلى أنه يبدي «مقاومة كبيرة، على الرغم من ذلك».

وأضاف بيان مكتب الرئيس جاكوب زوما أن حالة مانديلا تميل إلى الاستقرار على إثر التدخل الطبي، موضحا أن الأطباء يواصلون العمل لتغيير وضع الرئيس الأسبق والسعي إلى تحسين حالته الصحية. وفتت إلى أن الأطباء يفعلون كل ما في وسعهم حتى لا يشعر مانديلا بالأوجاع.

وقد نقل مانديلا، وهو بطول التصدي للتمييز العنصري، إلى المستشفى بصورة عاجلة في الثامن من يونيو الماضي لإصابته بالتهاب رئوي، وكاد يفارق الحياة أواخر الشهر ذاته.

وقد حث زوما، الذي سافر إلى ماليزيا في زيارة رسمية أمس، شعب جنوب أفريقيا على مواصلة الصلاة لمانديلا وبقائه في ذكركم «طوال الوقت».

وقال في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية إن مانديلا يستجيب أحيانا للعلاج، لكن حالته غير مستقرة في بعض الأوقات، مضيفا «لكنه في وضع ثابت».

وكانت الرئاسة قد ذكرت في بيان سابق بتاريخ 11 أغسطس الحالي أن مانديلا يحزن «تقدما بطيئا غير أنه منظم»، إلا أنها بيّنت أنه «ما زال في وضع حرج».

من جهتها كشفت زينبديري (أصغر بنات مانديلا) في وقت سابق من الشهر الحالي أن والدها «يبدي مزيدا من النشاط والاستجابة للعلاج يوميا، حتى أنه بات قادرا على مغادرة سريره والجلوس بضع دقائق».

وقاد مانديلا بلاده في كفاحها ضد التمييز العنصري، وقضى 27 عاما في السجن، مما

رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي: استخدام السلاح الكيميائي يصب في مصلحة مقاتلي المعارضة

لدى المقاتلين أمرا منطقيا جدا لأن في مصلحتهم فقط استخدامه والبقاء المسؤولي على السلطة السورية.. لافتا إلى أن الغرب يرفض الاعتراف بغيوب المنطق في اتهام القيادة السورية بهذا العمل ولا يريد الرد على السؤال الرئيسي وهو: لماذا تستخدم القيادة السورية السلاح الكيميائي هل تستخدمه لتقديم ذريعة للتدخل الخارجي أم تستخدمه لتحرف لنفسها قبرا.

وكانت الخارجية الروسية أكدت في بيان لها قبل أيام أن صاروخا محلي الصنع يحتوي على مواد كيميائية سامة أطلق على الضواحي الشرقية لدمشق من مواقع المسلحين.

موسكو / متابعات :

قال اليكسي بوشكوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي إن استخدام السلاح الكيميائي في سوريا يصب في مصلحة مقاتلي المعارضة لأنهم بذلك سيتمكنون من إلقاء المسؤولية على الحكومة السورية.

وقال بوشكوف في تعليق نشره في صفحته على موقع تويتر إن المسلحين في سوريا يمكن أن يستخدموا السلاح الكيميائي بشكل متعمد ليلقبوا بالمسؤولية على السلطات السورية.

وأضاف بوشكوف: يعتبر العثور على سلاح كيميائي

شبكة تجسس تركية في المحافظات المصرية لمساعدة (الإخوان) على نشر الفوضى

كشفت التحريات الاستخباراتية عن المواطن التركي «رشاد أوز»، المتهم بالتخابر والتعاون مع تنظيم الإخوان لنشر التخريب والفوضى، وجود شبكة تجسس تركية منتشرة في محافظات مصر لمساعدة الإخوان، ونقل المعلومات للمخابرات التركية، وأن سببهم «أوز» سيسهم في القبض على أعضاء الشبكة.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة عن دخول المتهم مصر في نوفمبر 2011، وأنه أقام في البلاد بصورة غير شرعية لفترة طويلة، بعد أن انتهت فترة إقامته المسموح بها، ومدتها 3 أشهر، كما كشفت عن إعداده تقارير عن الأوضاع بعدد من المحافظات، وجمعه معلومات أمنية وعسكرية وإرسالها للمخابرات التركية، وأن نشاطه التجسسي تزايد بصورة واضحة عقب إسقاط محمد مرسي، الرئيس المعزول.

وأوضحت التحقيقات أن المتهم قدم تقارير للمخابرات التركية، تتضمن بيان دعم الإخوان بعد سقوط «المعزول»، وأوضحت الصور والفيديوهات، التي ضبطت بحوزته، أنه كان موجودا في اعتصام «رابعة العدوية»، وغادره قبل فضه بساعات.

السيخيون ضحية حكم مرسي

قالت صحيفة «واشنطن بوست»، الأمريكية إن ثورات الربيع العربي جلبت المزيد من الصاب بالإضافة إلى المزيد من الفرص للأقليات الدينية والعرقية عبر المنطقة، لافتة إلى أن المجتمع المسيحي في مصر عانى بعض الصعوبات القاسية، مشيرة إلى أنه بعد الحملة الأمنية التي شنتها الحكومة المؤقتة ضد تنظيم الإخوان، تعرضت الكنائس والممتلكات المسيحية لحملة عنيفة، فضلا عن مقتل ستة مسيحيين على الأقل.

ولفتت الصحيفة إلى أن الأقليات المسيحية يخشون أن تشجع الحكومة الاعتداءات المتكررة على الكنائس والأقباط لتبرير حملتها القمعية ضد الإسلاميين وعلى رأسهم جماعة الإخوان، خاصة بالنسبة للمشاهد الغربي، وفتت الحكومة إلى أنه بعد الحملة الأمنية التي شنتها الحكومة لأول مرة تجاهت مصالح المسيحيين في البلاد وغالبا ما تطاقت في إداة الهجمات الكنائس وهدم أو أخذت تدابير لحماية الكنائس، قائللة أن الصمد وراء ذلك كان التعصب الديني الذي قادته الثورات الإسلامية التي صدرت لأول مرة إلى السلطة بعد إنتفاضة يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق «حسن مبارك».

وانتهت الصحيفة قائللة أن الأقليات المسيحية في مصر تعرضت للاضطهاد وتلقوا معاملة سيئة منذ ثورة يناير 2011 على يد كل من المجلس العسكري والإسلاميين الذي اعتلوا كرسي الحكم.